

المكون الصوتي في نظرية النظم

بين عبد القاهر الجرجاني وضياء الدين بن الأثير

The acoustic component in ENNADHM Theory Between
Abdul Qahir al-Jorjani and Diaa al-Din ibn al-Athir

د. يمينة رعاش¹.

تاريخ الاستلام: 2018 10 03 تاريخ القبول: 2019 03 04

المُلخَص: تروم هذه الدراسة الكشف عن تطور المباحث الصوتية في إطار نظرية النظم، وسيبين البحث أن اهمال الجرجاني للجانب الصوتي في نظريته كان نقطة ضعف وقصور، تولى ابن الأثير سد الثغرة في إنجاز الجرجاني بإجراء التعديلات المناسبة دون أن ينسف النظرية أو يبطلها، فألمع إلى الجانب الصوتي ودرسه في حال الأفراد والتّركيب، مستثمرا جهود الجرجاني وابن سنان الخفاجي في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: نظرية النظم، المباحث الصوتية، الجرجاني، ابن الأثير.

Abstract: This study aims to detect the evolution of acoustic studies in the theory of ENNADHM. Research will show that the negligence of the phonic side in this theory of AlJorjani was a deficiency. Ibn Al-Athir modified this theory of Aljorjani by making the appropriate modifications without abolishing the theory or denying it. Adding the acoustic side In the studies of particular

¹جامعة محمد لمين دباغين سطيف، البريد الإلكتروني: rahmasetif19@yahoo.fr

words and their combination, while investing in the efforts of al-Jorjani and Ibn Sinan Al-Khafaji in this domain .

Keywords: ENNADHM theory, acoustic studies, Abdul Qahir al-Jorjani, Diaa al-Din Ibn Al-Athir.

1. مقدّمة: درست البلاغة في الدرس العربي القديم ضمن ثلاثة مكونات المكون الصوتي والمكون الدلالي والمكون التركيبي، إذ يخضع الكلام إلى تنظيمات معينة أهمها : التنظيم الصوتي الذي يفسر لنا الأصوات ويوزعها بشكل لا يتعارض فيه صوت مع صوت، والتنظيم الدلالي الذي يفسر لنا معاني هذه البنى والتنظيم الجملي الذي يجعل من المفردات سياقاً مترابطاً وتركيباً متماسكاً. وهذه المكونات وإن أشار البلاغيون إلى أنها لاتعمل آحاداً أو منفردة بل متظافرة، إلا أن دراسة التنظيمات الثلاثة لم تكن جميعاً بنفس درجة العمق، ولم تحظ كلها بالاهتمام نفسه، لدى الدارسين .

ونظرية النظم بوصفها واحدة من أقوى النظريات التي طرحتها البلاغة العربية في تاريخها، نموذج ممتاز يعكس التباين بين الدارسين في النظر إلى المكونات المذكورة وترتيبها على سلم الأولوية، ولأن الدارس لهذه النظرية عبر مسارها التاريخي يلمس كما هائلاً من التغييرات التي طرأت عليها، وعددا لا يستهان به من العلماء الذين تناولوها، فإن ذلك يفرض تركيز مواطن البحث حول ما يخدم القضية التي تعنى بها هذه الدراسة، وتكاد المحاور التي تبدو بارزة وخصبة العطاء فيما نحن بصده أن تتبلور في المكون الصوتي لدى بلاغيين اثنين هما عبد القاهر الجرجاني وضياء الدين بن الأثير .

وفي معرض تفتيق فكرة المكون الصوتي في نظرية النظم بين البلاغيين المذكورين تستعرض الدراسة بعضاً من أوجه إشكالية إحاطة نظرية النظم الجرجانية بكل الجوانب المؤثرة في جماليات العمل الفني ومدى استمرار

المشروع الجرجاني بعد القرن الخامس الهجري، والإضافات والتفصيلات التي مسته، وبهذا تجمع الدراسة في ثناياها محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما هو موقف الجرجاني من المستوى الصوتي داخل نظريته وماهي الآثار التي خلفها موقفه ذاك؟ وهل أحاط عبد القاهر في نظريته بجميع الجوانب المؤثرة في العمل الأدبي؟.

- ما هو موقف ابن الأثير من المستوى نفسه؟ وما هي الكيفية التي استثمر بها هذا الناقد جهود الجرجاني والإضافات التي قدمها ؟

- ما هي الخلفيات التي تقف وراء تصورات الناقلين ؟

وسنقوم من خلال هذه الدراسة باستنتاج ذخيرة ضخمة من الأقوال النظرية والتطبيقات، ونظمها في نسق منظم؛ بهدف تأسيس معرفة نظرية متماسكة عن تطور المباحث المتعلقة بالأصوات وطريقة تأليفها وتمازجها في نظرية النظم ابتداء من عبد القاهر الجرجاني مؤسس النظرية، وصولاً إلى ضياء الدين بن الأثير. حيث تتضمن الدراسة عدداً من الآراء التي قدمها ابن الأثير ولقح بها نظرية النظم، وسنكشف الدراسة تقاطعات نظرية وتطبيقية لا يمكن أن توصف بالندرة مع تصورات معاصرة وخاصة آراء رومان ياكبسون وريتشاردز وديسوسور، مما يقدم تصورا واضحا عن إمكانية إعادة بناء نظرية النظم وقراءتها قراءة جديدة تنفق مع النظريات الحديثة .

والواقع إن هذه النظرية ارتبطت باسم الجرجاني أكثر من غيره، لأن معالمها قد تحددت وقسماتها اتضحت على يد هذا العالم الجليل دون غيره، فالنظم قبله لم يكن مقصودا عن عمد أو مدروسا بطريقة مباشرة، وإنما هو شيء عفوي نابع من ملاحظات العلماء حين يؤخذون بجمال الشعر أو الإعجاز في القرآن الكريم داخل هذا النطاق فحسب، أما النظم عند عبد القاهر فهو عمل مدروس ومحور يدور حوله كتابه "دلائل الإعجاز" كله، وبعبارة أخرى لم يكن النظم قبل عبد القاهر يرقى إلى مستوى النظرية ولم يكن محيطا بألوان البلاغة كلها ولم يشمل جميع

التّعبيرات، وإنما كان نثفا متفرقة هنا وهناك، لا يجمعها رابط ولا ينظمها سلك ولم تكن عمادا يرتكز عليه في الأسلوب والتّعبير.

فالنّظرية إذا هي نتيجة جهود فكريّة متواصلة شارك فيها النّقاد والبلاغيون واللغويون، حتى تبلورت على يدي الجرجاني نظرية بلاغية نقدية قائمة بذاتها فكان الطريق لدراسة النّظم أمام عبد القاهر معبدا، مستهديا فيه بآراء السّابقين.

2. المكون الصوتي في نظرية النّظم عند عبد القاهر الجرجاني: إن إدراك

موقف عبد القاهر من المكون الصوتي لا بد أن يتم في ضوء نظرة جديدة إلى موقفه من قضية اللفظ والمعنى، ثم قضية مفهوم الفصاحة، حيث ستشكل القضيتان كلتاهما مدخلا جيدا لتوضيح فكرته المتعلقة بالجانب الصوتي:

2. 1- قضية اللفظ والمعنى: فند عبد القاهر آراء من يرون مزية لفظ في ذاته

وأظهر استماتة واضحة في الدّفاع عن هذه الفكرة محاولا تكريس أسبقية المعنى وإرساء المزية له دون اللفظ، وبيّن أن الألفاظ المفردة من حيث أصواتها أو معانيها لا دخل لها في الإعجاز ولا في باب الفصاحة إذ لو كان لها دخل لكانت معجزة بأوضاعها اللغوية وما فيها من أصوات وحركات وسكنات، ولو صح ذلك لما كان القرآن الكريم فضل على غيره من الكلام ولبطل إعجازه اللغوي، فـ "ليس الغرض بنظم الكلم، أن توالّت ألفاظها في النّطق، بل أن تناسقت دلالتّها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"¹.

والسّبب الذي يراه هو أن اللفظ يتبع المعنى، وهو يرى أنه في عمليّة الكلام: "لا تطلب اللفظ بحال وإنما تطلب المعنى، وإذا ظفرت بالمعنى فاللفظ معك وإزاء ناظر." ²

وهذا نص صريح الدلالة على أن اللفظ عند عبد القاهر هو وعاء غير مقصود لذاته لأن المطلوب هو المعنى، فإذا أضفنا إلى هذا القول ما نص عليه من أن: "إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدّم للمعاني وتابعة لها ولا حقة بها"³

تأكد لدينا ما سبقت الإشارة إليه من تشبث هذا الناقد بأسبقية المعنى وتبعية اللفظ له ويضيف الجرجاني قائلاً: "فأما أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصله البلغاء فكراً في نظم الألفاظ... فباطل من الظن ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النظر حقه."⁴

ويتقدم خطوة أخرى في اتجاه التّدليل على ما يذهب إليه حيث أكد أن المعنى بنية قائمة بذاتها، وأنه يدرك بواسطة قوى نفسية هي: القلب والفكر والروية والعقل والفهم، ولا علاقة للحواس الخمس بذلك الإدراك وعلى رأسها السمع ونتحقق من هذا الإحساس حين نسمعه يقول أن مكنن المزية: "من حيز المعاني دون الألفاظ، وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك، وتستعين بفكرك وتعمل رويتك وتراجع عقلك، وتستجد في الجملة فهمك."⁵

أما القضية الثانية التي تكشف موقف عبد القاهر من المستوى الصوتي فهي موقفه من الفصاحة:

2.2- مفهوم الفصاحة: انطلق عبد القاهر من مبدأ أساس في نظرية النظم مفاده أن ليس للفظ قيمة ذاتية بمعزل عن السياق، ولكنها تحسن بمكانها مع أخواتها في التركيب ومن ثم مراعاتها للمعنى المراد⁶ فهذا نص صريح على أن الجرجاني لا يعترف باللفظ المفرد، وهو لا يكتفي برفض إمكانية المفاضلة بين كلمتين، بل إنه أوصد بشكل نهائي باب البحث في قيمة اللفظ مفردة من غير أن ينظر إلى مكان تقع فيه.⁷

وكما رفض القيمة الدلالية للفظ مفردة كان طبيعياً أن يهمل البنية الصوتية لها ذلك أن: "المزية التي من أجلها استحق اللفظ الوصف بأنه فصيح هي في المعنى دون اللفظ"⁸ أو الصوت كما يرى معظم الناس، حيث يذهب إلى التأكيد بقوله: "إن كلامنا في فصاحة تجب للفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق ولكن من أجل لطائف تدرك بالفهم"⁹.

من هنا اتجهت تحليلات الجرجاني نحو التّركيز على عمل العناصر في البنية من أجل إنتاج المعنى، كأن يقول إن هذه اللفظة صلحت هنا لكونها على صفة كذا أو لدالاتها على كذا، أو لأن الغرض يوجب كذا، أو لأن ما قبلها يوجب كذا فالألفاظ هنا تدرس بناء على علاقاتها ووظيفتها في أداء المعنى المقصود في النّص، وليس كوحداث مستقلة. وتفسيراته جميعاً تنجح ناحية المعنى دون أن نعثر على تفسير صوتي يعلل اختيار الكلمات أو مواقعها .

والجرجاني بهذا التّصور حقق الاستثناء والتّفرد في نقطتين الأولى: يذهب إلى أن فصاحة اللفظ :

أ- إنما هي مزية من أجل معناه لا من أجل جرسه وصداه، وبذلك يكون قد خالف آراء البلاغيين والنّقاد جميعاً.

ب- إن الفصاحة ميزة خاصة بمجموع الألفاظ، ولهذا لا تظهر في "اللفظ المفرد المقطوع المرفوع عن الكلام وإنما يوجبها للفظه موصولة بغيرها"¹⁰. وهذا خلافاً للتوجه النّقدي القائم على تخصيص وصف الفصاحة باللفظ المفرد، إذ من المفيد هنا أن نشير إلى أن اللفظ قد حظي بدراسة مستقلة تحت مسمى الفصاحة عند معاصره ابن سنان الخفاجي-ت466هـ- حيث شملت دراسته الجانب الصوتي والدّلالي معاً.

وواضح من خلال ما تقدم أن عبد القاهر الجرجاني يكره الاتجاه الصوتي المحض وبمقت دراسة الأصدااء المجردة والأجراس الخالصة، وحتى يسد الجرجاني الذريعة الصوتية من أصلها فقد حاول من كل وجه ومن كل طريق أن يبطل كون الفصاحة وصفاً للفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان، وليس ذلك فحسب بل عدّ التّوافر على دراسة الأصوات والأجراس والأصدااء داءً دويماً يسرى في العروق ويفسد مزاج البدن¹¹. وذهب إلى أن السبب في ذلك هو أن القدماء من البلاغيين عندما وصفوا اللفظ بالشرف وجرت العادة بذلك، واستمر عليه العرف فتح ذلك على المتأخرين الذين لم يفهموا جيداً باباً من الفساد لا يمكن وصفه ولهذا

رفض الجرجاني تماماً معايير الفصاحة عند اللفظيين مثل الغرابة والحوشية وتنافر الحروف وغيرها فليس الفصاحة - عنده - هي العلم باللغة ومفرداتها ؛ بل المزية والخصائص في النظم والتركيب.¹²

وكما رفض الجرجاني الاعتداد بصوت المفرد فقد كان طبيعياً أن يرفض الاعتداد بصوت النظم ومسموعه أيضاً كنوع من التداعي الحتمي، يقول: "ما مثل من يزعم أن الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان، ثم يزعم أنه يدعيها لمجموع حروفه دون آحادها إلا مثل من يزعم أن ها هنا غزلاً إذا نسج كان أحمر، وإذا فرق ونظر إليه خيطاً خيطاً لم تكن فيه حمرة أصلاً"¹³، وإذا كان النّسج والنّقص لا يغيران من طبيعة الخيوط شيئاً. فكذلك النّظم لا يغير طبيعة المفردات في ذاتها.

لم يعد الجرجاني ليجد من جدوى في دراسة البنية الصوتية للتركيب، وبهذا رفض الجانب الصوتي جملة وتفصيلاً سواء في المفردة أم النظم والتركيب وينبغي علينا من هذا المنظور أن نسلم بأن هذا البلاغي " لا يقيم للناحية الصوتية من التّركيب أي وزن"¹⁴، وقد أظهرت الأقوال السابقة رفضاً عميقاً للدراسة الصوتية لا يقف عند حدوده الدنيا ولكنه يتجاوزه إلى نظرة أكثر عمقا، لأنّ هذا الرفض لا يلبث أن يبين عن نفسه صريحا عندما يتمادى هذا الناقد في إبطال أن تكون الناحية الصوتية عاملاً من عوامل تحديد المزية في النصّ القرآني وغيره ورفض أي رأي يقول بوجود دور للأصوات في تحديد المزية والإبداع، إذ إن الاستناد إلى الصوت أمر لا مبرر له مادام المستوى الصوتي في نظر الجرجاني عاجزاً عن إنتاج التفاضل البلاغي والجمالي بين العبارات وبين المعاني النحويّة التي يراد بها النظم، ويبرر الجرجاني موقفه ذلك بأنّ "إذا جعلنا الصوت هو العمدة في المفاضلة بين عبارتين ولم نخرج على غيره لزم أن نقصر الفضيلة عليه حتى لا يكون الإعجاز إلا به وفي ذلك ما لا يخفى من الشناعة"¹⁵، بل إنه عد المسألة شبهة ضعيفة: "يتعلق بها متعلق ممن يقدم على القول من غير روية

وهي أن يدعي أن لا معنى للفصاحة سوى التّلاؤم اللفظي وتعديل مزاج الحروف حتى لا يتلاقى في النّطق حروف تتقل على اللسان¹⁶، وإذا كان الأمر كذلك: "بان أنه ليس لمن حام في حديث المزيّة والإعجاز حول اللفظ ورام أن يجعله السّبب في هذه الفضيلة إلا التّسع في الحيرة، والخروج عن فاسد من القول إلى مثله"¹⁷ وليس هذا الموقف إلا صدى لما يستشعره من انحصار المزيّة في المعاني ولهذا "لا نجد في كتابي عبد القاهر البلاغيين أي حديث إيجابي عن الأصوات"¹⁸ تأسيسا على ما تقدم يمكن القول إن المبررات التي ساقها الجرجاني كانت كفيّلة بعزوفه التّأم عن دراسة الألفاظ ونظمها دراسة صوتيّة كذلك التي قام بها معاصره ابن سنان الخفاجي، بقطع النّظر عن النّتائج المتميزة التي كان يمكنه الوصول إليها. لكن السّؤال الذي يطرح نفسه : هل إن نظريّة النّظم كما طرحها الجرجاني عاجزة عن احتواء الجانب الصوتي؟ أم أن لدى الجرجاني نفسه دوافع ذاتيّة جعلته يعتمد إقصاء ذلك الجانب؟

إنّ الناظر بعين المتفحص المدقق لما خلفه الجرجاني من تحليلات لا يشك لحظة أن الجرجاني بكل ما حباه الله من مهارة ذوقيّة وقدرة على سبر أغوار النّصوص يجهل الجانب الصوتي أو يغفل عنه، وتضلعه وتمرسه في تحديد الفروق التّعبيريّة يضاعفه في موقع أكبر من أن تغيب عنه أجراس صوتيّة أو تخفى عليه نغمات وإيقاعات.

وفي الواقع لا يمكن الحكم على موقف الجرجاني الرافض تماما للدراسة الصوتيّة بمعزل عن الظرف التّاريخي الذي عاشه هذا البلاغي النّاقذ، وحتى ندرك جيدا وزن آرائه ونضعها في سياقها التّاريخي الصحيح لا بد أن نعي أن القرن الخامس الهجري هو زمن الوعي النظري، حيث لم يعد النّاقذ قادرا على الفصل بين اتّمائنه الفكري والمذهبي، وبين مواقفه وآرائه البلاغيّة النّقدية، إنه زمن الجذريّة في المواقف، فالجرجاني سني أشعري المذهب، ومكمن المزيّة القرآنيّة عنده من حيز المعاني، والكلام عبارة عن المعاني القائمة في النّفس بقطع النّظر

عن علاقتها بالألفاظ، فلا بد من أن تركز نظرية الفصاحة عنده على المعاني وعلى البنية المعنوية بالذات، أما الخفاجي فمعتزلي، والكلام عبارة عن الأصوات والألفاظ، فلا بد من أن تركز الفصاحة عنده على الألوان الصوتية التي يحدثها الكلام، ولا بد من أن ينطلق من الصوت أساساً للتركيب، وعلى هذا الأساس لا يطلب أصحاب اللفظ بنية لفظية تؤدي المعنى أداءً حسناً وواضحاً، بقدر ما يطلبون بنية تلذ السمع، فهم المسرفون بالزخارف والمحسنات. عند هذا المدى يصبح من الطبيعي استحضار مقولة الباحث علي مهدي زيتون لما لها من أهمية في هذا السياق، حيث يقول: "تطلع المعتزلة بعين السامع فرأوا المزية إبداعاً منتمياً إلى عالم اللفظ باعتبار ما يقدمه من معنى، وتطلع أهل السنة بعين الواضع فرأوا المزية إبداعاً منتمياً إلى عالم المعنى باعتباره بنية متحركة بالبنية اللفظية"¹⁹

أما النقطة الثانية التي يجب أن نراعيها فهي دواعي الجرجاني إلى تأليف كتابه "دلائل الإعجاز"، وذلك آراء أراد أن يفندها ويردها، ويجب عنها، ليقمع بذلك فتنة كانت قد انتشرت في هشيم كتب الأدب واللغة، وهي فتنة التقسيم والتفريق بين اللفظ والمعنى، وتقديس اللفظ وإهمال قيمة المعنى، وإذ قد عرفنا ذلك فلا بد إذن أن نفرق بين كتاب ألف ليدحض باطلاً ويدافع عن إعجاز القرآن بصورة واضحة وكتاب ألف في النقد الأدبي ليكشف تصوراً معيناً دون أن يرتبط بسجال نقدي.

ولو تتبعنا تصريحات الجرجاني فلن يخفى علينا ما أسبغ على لهجته من طابع كلامي لأن اهتمامه بالرد على الخصوم قد أكسب نظريته سمة ظرفية معينة في بعض الجوانب، فقد أراد الجرجاني أن يهدم آراء اللفظيين بصورة لا تجعل لهم عرقاً ينبض من جانب، وأن يغلق جميع منافذ الخصوم، وإذا كان الجرجاني قد عدّ الاشتغال باللفظ داءً دويماً ينبغي علاجه، فإنه قد عالجه علاجاً كانت له آثاره الجانبية، فقد بلغ به تشدده في ذلك واستماتته التي لا نظير لها في الدفاع عن موقفه حداً خالف فيه - من أجل معركته - كافة آراء البلاغيين قبله وجعل الفصاحة صفة للمعنى دون اللفظ والجرس وأصداء الحروف - فقد جعل كلا من البلاغة

والفصاحة مزية للمعنى ؛ وليس لها من تعلق بالألفاظ والأصوات وما شابه ذلك ولهذا يقول : "إن الكلام يكون فصيحاً من أجل مزية تكون في معناه... فقد بطل من كل وجه و كل طريق أن تكون الفصاحة وصفا للفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان" ²⁰

فإذا أضفنا إلى التصريحات السابقة ما نص عليه في آخر كتاب الدلائل : "واعلم أنا لا نأبى أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يتقل على اللسان داخلاً فيما يوجب الفضيلة ، وأن تكون مما يؤكد أمر الإعجاز ، وإنما الذي ننكره ونفيل رأي من يذهب إليه - يقصد تقبيحه وخطأه لفساده - أن يجعله معجزاً به وحده ويجعله الأصل والعمدة فيخرج إلى ما ذكرنا من الشناعات " ²¹، اتضح لدينا بما لا يدع للشك مجالاً أن الجرجاني لم ينكر فصاحة الألفاظ ونغمها ولكنه لم يرد أن يفسر الإعجاز بها ولذلك لم يدرسها كما درسها الآخرون ولم يُعن بها عنايةً تظهر مزيتها وتأثيرها في الكلام، ويبدو أن اعتصام الجرجاني الشديد بالمعنى ونبذَه للصوت وراء ظهره إنما كان الدافع فيه هو خوفه من قصر المزية على الأصوات لا لتقاصر نظريته عن احتواء الجانب الصوتي.

على الرغم من إقصاء هذا الجانب فإن طريقة الجرجاني في الطرح، وأسلوبه في عرض الحجج جعل من نظريته أميز النظريات وأحسنها في دراسة الإعجاز القرآني على الإطلاق، إذ لم يسبق لها في تاريخ هذا العلم مثيل ولم يأت بعدها ما هو أحسن منها أو يضاهيها، ولقد بهرت نظرية النّظم النقاد الذين تلوا عبد القاهر وتركت فيهم أثراً عظيماً، حيث كانت هذه النظرية قبسا يخطف أبصار الكثيرين كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا، حتى عند أولئك الذين يختلف عنهم الجرجاني مذهبياً كالزمخشري المعتزلي، حيث تبدو العلاقة واضحة بين جذرها الجرجاني وثمارها الزمخشريّة مع الفكك القائم بين مذهبي الرجلين، فقد طبق الزمخشري نظرية النّظم، على آي القرآن الكريم ومال في آرائه إلى الأخذ باتجاه أصحاب المعاني عامة، وعرض في تفسيره للأسلوب من وجهة نظر عبد القاهر

الجرجاني، مع التركيز على طرق التعبير وعلاقات النظم، فجره هذا للحديث عن فكرة الاختصاص لتبرير التقديم والتأخير في بعض الآيات القرآنية، ملتقيا مع عبد القاهر الأشعري على أرض واحدة فأهمل الجانب الصوتي ولم يعره اهتماما²² وإن كان لابد من كلمة أخيرة فإن الزمخشري قد توكأ كثيرا على سابقه عبد القاهر دون أن يؤسس لنفسه موقفا مستقلا.

ما يهنا الآن هو تداعيات إقصاء الجانب الصوتي من نظرية النظم، فعلى الرغم من إيماننا العميق بأن نظرية النظم لا تزال تتفوق على كل النظريات في العلوم اللغوية، وتقف كتفا إلى كتف مزاحمة أحدث النظريات في الغرب، ومع إيماننا بأن "عبد القاهر كان طرازا آخر مختلفا عن السابقين، كان قمة شامخة في البلاغة والنقد، لقد كان له من أصالة الفكر ورهافة الذوق وبراعة الحذق وقوة الذكاء وتوقد الذهن ما رفع من مقامه درجات ووضع من مسيرة النقد العربي، بل العالمي الموضوع المتفرد الفذ الذي يوشك بلوغه أن يعجز اللاحقين"²³، رغم ذلك فقد شكلت القضية الصوتية في نظرية النظم والنظر إليها بوصفها نقطة قصور أفقا آخر من الأفاق التي صدر عنها النقد والدارسون في قراءة نقد عبد القاهر الجرجاني، لأن عدم اعتراف هذا الأخير بالمكون الصوتي كانت له تبعات، حيث ارتابت قراءة الأستاذ محمد مندور في قدرة النظرية التي طرحها الجرجاني على تبرير الجماليات الناتجة عن التلويينات الصوتية، فرغم تنويه هذا الباحث بعبد القاهر وإشادته بنظرية النظم، إلا أنه يعتبر إنكار الجرجاني لمزايا اللفظة الذاتية: "إنكار مسرف لا نقره، ونحن لا ندعي لرجلنا العصمة ولا نضرب دائما بعصاه، والذي لا شك فيه أن لجرس الألفاظ كما قلنا وقعا إيجابيا"²⁴، وتتماثل مع هذه القراءة تصريح للباحث العراقي نعمة رحيم العزاوي يذكر فيه: "كانت نظرية الجرجاني للفظه نقطة ضعف في منهجه النقدي ذلك لأن لجرس اللفظة وخصائصها الصوتية الذاتية شأنها يجب ألا يغفل عند البحث عن المقومات الفنية للعبارة، كما أن التركيب أو النظم كما سماه عبد القاهر لا يستغني عن جرس

الألفاظ وتكوينها الصوتي في نقل دقائق الشّعور وخفايا التجربة، مما يعجز التّركيب أو علاقات النّظم عن نقله أو إبرازه²⁵، ولم تقع نتائج قراءة سيد قطب لنظريّة النّظم الجرجانيّة بعيدا عما أفضت إليه قراءة مندور والعزاوي، حيث انتقد إهمال عبد القاهر لدراسة الجانب الصوتي للألفاظ، وفي ذلك يقول: "ومع أننا نختلف مع عبد القاهر في كثير مما تحويه نظريته هذه بسبب إغفاله التّام لقيمة اللفظ الصوتيّة مفردا ومجمعا مع غيره، وهو ما عبرنا عنه بالإيقاع الموسيقي، كما يغفل الظلال الخياليّة في أحيان كثيرة، ولها عندنا قيمة كبرى في العمل الفني... مع هذا فإننا نعجب باستطاعته أن يقرر نظريّة هامة كهذه عليها الطابع العلمي دون أن يخل بنفاذ حسه الفني في كثير مواضع الكتاب"²⁶

وتعد قراءة د.محمد زكي العشماوي أوضح القراءات الحديثة التي تبادت في إبراز السّلبات الناتجة عن إهمال دراسة الجانب الصوتي قائلا: "ولكن الذي نؤخذ عليه عبد القاهر أنه في بحثه هذا الطويل، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا باللغة ومكوناتها الشّعوريّة و المعنويّة لم يفسح المجال لدراسة الجانب الصوتي في اللغة ودلالاته على المعنى بشكل إيجابي، فليس من شك في أن جانبا هاما من التجربة في الشّعور مصدره الصوت و النّغم"²⁷، بل ذهب أبعد من ذلك حين أكد أنه " لا ينبغي أن نكتفي في منهج لغوي كهذا بالإشارة إلى هذا الجانب مجرد إشارة، بل إن الموقف كان يحتم على عبد القاهر أن يكتف علاقة الأصوات باللغة ووظيفتها في أداء المعنى و على الأخص أنه متهم لفرط حماسه وغيرته على تأكيد الوحدة بين اللفظ والمعنى، بإغفاله جانب اللفظ وإنكاره لقيّمته من حيث هو صوت مسموع ومع إيماننا بأن اللفظ المفرد لا يكتسب قيمته الصوتيّة أو الشّعوريّة إلا إذا جاء في شكل سياق، إلا أننا لا نذهب إلى إنكار قيمته الصوتيّة في الشّعور جملة، كما أننا لا ينبغي أن نكتفي بمجرد الإشارة إلى أن الصوت جزء من المعنى بل ينبغي أن نحدد طبيعة العلاقات الإيجابيّة بين الأصوات ومعانيها"²⁸

وإجمالاً فقد كشفت هذه القراءات أن عدم ربط النظرية بالأصوات كانت نقطة ضعف وقصور في نظرية النظم الجرجانية، وإن الذي نحرص على تأكيده من خلال ما تقدم بيانه هو أن نظرية النظم لم تتضح تمام النضج ولم تكتمل تماماً رغم الجهد الجبار الذي قدمه الجرجاني، وإن استطاعت أن تفسر جانب المعاني فقد بقيت قاصرة عن تفسير الجانب الصوتي، يبقى أن الجرجاني وإن قصر المزية على المعاني انسجاماً منه مع التزامه الشديد والصارم بدوافعه التي ذكرناها، فإن الجانب الصوتي في نظرية النظم سيظل ينتظر ابن الأثير ليقول كلمته الفصل.

لقد توقفنا في بعض الإطالة المقصودة وما أعقبها من نتائج، وهي إطالة فرضتها أهمية الموقف الذي تبناه ابن الأثير فيما بعد:

3. المكون الصوتي في نظرية النظم عند ضياء الدين بن الأثير: يواجهنا ابن الأثير في مؤلفاته بروح متميزة وشخصية فكرية واضحة المعالم والقسمات مؤسساً لنفسه موقفاً مستقلاً حين اعتبر اللغة فكراً منظماً في صلب مادة صوتية فخصص النصف الأول من كتاب المثل السائر للصناعة اللفظية، حيث درس الخصائص الصوتية للفظ مفرداً ثم مجتمعاً مع غيره كما قام على رصد ظواهر الإيقاع وتوازن الفقر، مما يمكن أن ينضوي تحت مبحث البديع، مما يؤكد أن الجانب الصوتي يمثل ركناً قاراً في مجمل تصورات ابن الأثير. لكن ما هي الإضافات التي قدمها لنظرية النظم وكيف استثمر النتائج المتميزة التي قدمها سابقوه؟

لقد تلقف ابن الأثير نظرية النظم الجرجانية وتبناها، غير أنه لما رأى أن هذه النظرية غير كافية ولا تلبي الحاجات المتعلقة بالحاسة السمعية أجرى عليها تعديلاً وطورها وأعاد النظر في بعض مكوناتها بما يناسب فهمه للكلام، ونستطيع القول إن شخصية ابن الأثير لا تقل تماسكاً عن شخصية عبد القاهر، وإذا ما استطاع عبد القاهر أن يمثل الاتجاه العقلي خير تمثيل، فإن ابن الأثير يمثل الاتجاه اللفظي تمثيلاً مكيناً .

بدايةً لأبد من الاعتراف بأن ابن الأثير يسلم بنظريّة النّظم الجرجانية إلى حد نقل أقوال عبد القاهر وأفكاره نقلًا حرفيًا، وقد أشار أحمد مطلوب في سياق حديثه عن عبد القاهر إلى ذلك حين قال: "وتابعه ضياء الدّين بن الأثير في نظريّة النّظم وإن لم يتحدث مثله، وأخذ أمثله وعلق فيها كتعليق عبد القاهر، وردد عباراته وآراءه"²⁹، فيما ذهب يوسف بكار إلى التصريح بمايلي: "كان ابن الأثير فيما أرى من أكبر المتأثرين بعبد القاهر الجرجاني، بدليل قوله الذي لم يخرج في شيء عن عبد القاهر"³⁰، واعتبر محمد غنيمي هلال ابن الأثير: "ممن تابع عبد القاهر في نظريته في النّظم."³¹

لقد قدم ابن الأثير كثيرًا من المفاهيم النظريّة والشواهد التّطبيقية المتعلقة بنظريّة النّظم الجرجانية، ولعله بذلك يعلن قبوله بعض أساسيات هذه النظريّة، ويكشف عن عزمه تجاوز بعض الأساسيات الأخرى، بما يكشف عن فكرة مفادها أن نظريّة النّظم هي نقطة الارتكاز التي انطلق منها يضيف إليها ويعدل ويحور في جزئيات لم تمس النظريّة في جوهرها، وأول ما فعله في هذا الصدد قلب المعادلة التي اعتمدها عبد القاهر بما يتوافق مع انتماؤه الفكري، حيث أقر بالمفهوم الذي أورده ابن سنان الخفاجي للفصاحة، فقد كان حديث ابن الأثير عن هذا المصطلح قريبًا جدًا من كلام ابن سنان، إذ اعتبر الفصاحة سمة من سمات اللفظ المفرد فـ"اللفظة الواحدة لا يطلق عليها اسم البلاغة ويطلق عليها اسم الفصاحة"³².

لم يكتف ابن الأثير برد الاعتبار للفظ المفرد من خلال مفهوم الفصاحة فحسب ولكنه تقدم خطوة أبعد باتجاه تعزيز الصلة وتوثيقها بين اللفظ المفرد والصوت يقول في ذلك: "إن الألفاظ داخلة في حيّز الأصوات فالذي يستلذه السّمع منها ويميل إليه هو الحسن، والذي يكرهه وينفر عنه هو القبيح، ألا ترى أن السّمع يستلذ صوت البلبل من الطير وصوت الشّحورور ويميل إليهما ويكره صوت الغراب وينفر عنه وكذلك يكره نهيق الحمار ولا يجد ذلك في سهيل الفرس، والألفاظ جارية هذا المجرى؛ فإنه لا خلاف في أن لفظه المزنة والذّيمة حسنة يستلذها

السَّمْع وأن لفظه البعاق قبيحة يكرهها السَّمْع، وهذه اللفظات الثلاث من صفة المطر؛ وهي تدلّ على معنى واحد³³.

لم تعد وقفة ابن الأثير أمام مصطلح الفصاحة الذي ورد عند ابن سنان عارضة وجزئية، حيث بدأ بملاحقة الفكرة إلى آخر منعرجاتها مستوفيا فيها القول مستقصيا كل ما يمكن أن يثار حولها، فوضع للفصاحة شروطا لم تتعد كثيرا عما ورد عند ابن سنان، بما يوحي أن ابن الأثير كان يدور في فلكه. وسنركز هنا على الشروط الصوتية:

أ- تباعد المخارج: إن ابن الأثير الذي رأى ابن سنان يدور حول تقارب مخارج الحروف من أجل تفسير المزية قد حاول تصويب ذلك الموقف من أكثر من وجه، فالتلاؤم لا يرجع إلى تقارب المخارج وحدها، ولكنه يعود إلى التأليف المخصوص لأصوات الألفاظ، حيث يقول في ذلك: "ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك فإن حاسة السَّمْع هي الحاكمة في هذا المقام بحسن ما يحسن من الألفاظ وقبح ما يقبح، وسأضرب لك في هذا مثلا فأقول إذا سئلت عن لفظه من الألفاظ وقيل لك ما تقول في هذه اللفظة أحسنه هي أم قبيحة فإني لا أراك عند ذلك إلا تقني بحسنها أو قبحها على الفور ولو كنت لا تقني بذلك حتى تقول للسائل اصبر إلى أن أعتبر مخارج حروفها ثم أفتيك بعد ذلك بما فيها من حسن أو قبح لصح لابن سنان ما ذهب إليه من جعل مخارج الحروف المتباعدة شرطا في اختيار الألفاظ وإنما شذ عنه الأصل في ذلك وهو أن الحسن من الألفاظ يكون متباعد المخارج فحسن الألفاظ إذن ليس معلوما من تباعد المخارج وإنما علم قبل العلم بتباعدها وكل هذا راجع إلى حاسة السَّمْع فإذا استحسننا لفظا أو استقبحتة وجد ما تستحسنه متباعد المخارج وما تستقبحه متقارب المخارج واستحسننا واستقبحتها إنما هو قبل اعتبار المخارج لا بعده³⁴.

لم يكتف ابن الأثير بالتعديل الذي أجراه على رأي ابن سنان في تباعد مخارج الحروف، بل راح يبحث في أسباب أخرى، لأن اهتمامه بدراسة الصوت جعله

يكشف أن هذا الوقع اللذيذ العجيب على السّمع للنص القرآني أو لبعض عيون الشّعْر لا تفسره نظريّة تأليف الألفاظ والعبارات من حروف متباعدة المخارج وحدها بل ترتبط أيضا بحركاتها .

ب- ربط ابن الأثير بين حسن اللفظ وقبحه بطبيعة حركات حروفه وتواليها من حيث موقعها على السّمع، فما بني من الكلمات من حركات خفيفة كان حسنا، أما الحركات الثقيلة فهي مدعاة للاستكراه، يقول في ذلك: "ومن أوصاف الكلمة أن تكون مبنية من حركات خفيفة ليخف النطق بها، ولهذا إذا توالى حركتان خفيفتان في كلمة واحدة لم تستقل، وبخلاف ذلك الحركات الثقيلة فإنه إذا توالى منها حركتان في كلمة واحدة استنقلت"³⁵، لكن ابن الأثير هنا يبدو مقتنعا بأن مقياسه هذا قائم على التّغليب ليس إلا، فهو يرى أنه لا يصلح لجميع الألفاظ، فقد لاحظ توالي حركة الضمة-وهي ثقيلة- في بعض الألفاظ، ولم يحدث فيها كراهة ولا ثقلا كلفظة سعر الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعْرٍ﴾ القمر/47. فرغم توالي حركة الضمة هنا إلا أنها جاءت مقبولة مستساغة، وربما كان هذا الأمر هو الذي دعاه لقبول قول أبي تمام:

وَمَقَانٍ لِلكَرَى دُثْرٌ عَطْلٌ مِنْ عَهْدِهِ دُرْسُ
شَهْرَتِ مَا كُنْتَ أَكْتُمُهُ نَاطِقَاتٍ بِالْهَوَى خُرْسُ

فقد وردت في هذه الأبيات أربعة ألفاظ "مضمومات كلها وهي مع ذلك حسنة لا ثقل بها ولا ينبو السّمع عنها." ³⁶

وإذا اطمأن ابن الأثير إلى أنه قد أوضح الجانب المتعلق بمخارج اللفظة وحركاتها أراد أن يتقدم خطوة إلى الأمام في تكريس البحث الصوتي من خلال الحديث عن طول اللفظ وصلة ذلك بالفصاحة :

ج- طول اللفظة: طرح ابن سنان-466ه- مسألة الاعتدال في بناء حروف اللفظة، فلا تكثر حروفها³⁷، غير أن ابن الأثير يسجل اعتراضه على هذا المقياس

لأن بنية الألفاظ الكثيرة الحروف أو القليلة لا تستطيع تفسير فصاحة نص مثل النص القرآني مستدلاً بما ورد في القرآن من كلمات طالت حروفها، وهي مع ذلك حسنة رائقة مثل كلمة: فسيفيكم الواردة في قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ﴾ البقرة/137، وكذلك كلمة ليستخلفنهم في قوله تعالى: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ النور/55، فيعلق ابن الأثير هنا قائلاً: "ولو كان الطول مما يوجب قبجا لقبحت هاتان اللفظتان"³⁸، والحكم النهائي في هذه المسألة لا يرجع إلى طول أو قصر وإنما يعتبر فيه نظم الحروف مع بعضها، مؤكداً على أهمية انسجام الحروف وجاعلاً الإحساس السمعي فيصلاً في الحكم بحسن اللفظ أو قبحه كما مر بنا، حيث إن للذوق هنا الاعتبار الأول في تقدير ذلك، وقد عبر عن ذلك بقوله: "ومن له أدنى بصيرة يعلم أن للألفاظ في الأذن نغمة لذيذة كنغمة أوتار، وصوتا منكرا كصوت حمار، وأن لها في الفم أيضاً حلاوة كحلاوة العسل، ومرارة كمرارة الحنظل، وهي على ذلك تجري مجرى النغمت والطعوم"³⁹، وما يكتبه عن شعر المتنبي يعبر في جانب منه عن تقديره لوقع الألفاظ على السمع، فلفظة جفخ التي وردت في بيته هذا:

جفخت وهم لا يجفخون بها شيم على الحسب الأغر دلائل⁴⁰

وصفها ابن الأثير بأنها: "مرة الطعم إذا مرت على السمع اقشعر منها"⁴¹ ويكمل هذا التصريح نص آخر تجيء مفرداته وتفصيله مؤكدة للقيمة الصوتية حيث إن الجمال اللغوي الذي ينتظم بتساوق حركاته وسكناته ومداته وغماته انتظاماً يستولي على الأحاسيس والمشاعر في أبيات العباس بن الأحنف:

يا فوز يا منية عباس قلبي يفدي قلبك القاسي
أسأت إذ أحسنت ظني بكم والحزم سوء الظن بالناس
يقلقتني شوقي فآتيكم والقلب مملوء من الياس

كان كفيلا بأن يعزز مكانة الجانب السّمي عند ابن الأثير فعلق بقوله: "وهل أعذب من هذه الأبيات، وأعلق بالخاطر، وأسرى في السّمع؟"⁴².

هذه القواعد التي يؤصلها ابن الأثير للتأليف بين الحروف لم يقصرها على حسن وقعه في الأذن أو قبحه، بل تجاوزها إلى سهولة التّلفظ به أو صعوبته.

د- سهولة النّطق أو صعوبته : إزاء الحرص على الانسجام الصوتي كما سبق وتقدم، لم يكن بإمكان ابن الأثير أن يتغاضى عن مسألة نطق الألفاظ والتّلفظ بها وما يصاحب ذلك من مشكلات، ولقد تجسد اهتمامه بهذه المسألة من خلال إقصاء بعض النّصوص الشعريّة من دائرة الفصاحة والبلاغة، وسبب الرفض يرجع إلى توالي الأصوات التي يعسر النّطق بها متصلة ببعضها، من ذلك قول المتنبي:

فخلفهم برد البيض عنهم وهامهم له معهم معار

ويعلق ابن الأثير هنا: "وقوله (وهامهم له معهم) مما يتقل النّطق به، ويتعثر

اللسان فيه." ⁴³

والملاحظة نفسها نجدها في تعليقه السّاخر على بيت شعري مشابه: "هذا البيت يحتاج النّاطق به إلى بركار يضعه في شذقه حتى يديره له"⁴⁴، إن نظرة ابن الأثير التي تكشف أنه اقترب اقترابا شديدا من النظرة الحديثة، فليس غريبا في ضوء ما سبق أن نجد تشابها في إجراء التّقابل بين رأي ابن الأثير وقول ريتشاردز الآتي: "يندر أن تستسيغ الأذن مجموعة من المقاطع يصعب نطقها أو يؤلم لفظها"⁴⁵.

من خلال ما تقدم يمكن القول إنه على الرغم من كون ابن الأثير تعقب ابن سنان في شروطه رادا عليه كثيرا من الآراء، إلا أننا لم نكن نرى في حديثه عن الفصاحة سوى محاولة لإعادة الاعتبار للجانب الصوتي واستجابة لما يمليه الذوق السّمي وإزاء هذه النتيجة وضمن هذا التّصور جاءت أفكار ابن الأثير داعمة لاستقلال دراسة اللفظ المفرد تحت مسمى الفصاحة، وهي الفكرة نفسها التي تبناها ابن سنان، غير أن أحكام هذا الأخير قد انصرفت إلى المفردة المنعزلة عن السياقات والنّظوم فلم تتم دراستها إلا باعتبارها مفردة لغويّة مجردة، أما فصاحة المفردات عند ابن

الأثير فلم تكن إلا تمهيدا لوثبة جبارة وذلك حين يوسع من نطاق البحث الصوتي وينقله إلى أفق أوسع وأرحب وهو مجال التركيب الذي لم يحظ بكبير اهتمام عند ابن سنان الخفاجي، لأن هذا الأخير رغم عنايته الكبيرة باللفظ المفرد، إلا أنه في مجال: "الألفاظ المنظومة لم يأت بما ينفع في هذا المجال، ولم يكن لديه القدرة على تتبع الخصائص التي تنشأ من تقابل الكلمات"⁴⁶.

نلاحظ أن إسهام ابن الأثير كان مضاعفاً :

فمن جهة تجاوز ابن سنان حين استثمر نتائج البحث الصوتي التي قدمها الأخير المتعلقة بالبنية الإفرادية تحت مسمى "الفصاحة" لينقلها إلى مجال التركيب .

ومن جهة أخرى خالف الجرجاني حين اختار الانطلاق من البنية الصوتية للفظ المفرد لينتقل نحو دراسة التركيب من جانبه الصوتي دون أن يغفل عن جانب المعنى، ولئن كان عبد القاهر جعل النظم هو توخي معاني النحو وأحكامه وضرب صفحاً عما يحدثه هذا النظم من الأصوات والأصداء والأجراس، فإن السمة الأساسية لابن الأثير هي الاعتداد بالنظم الصوتي، وللنص القرآني كبير الأثر في تعزيز وجهة نظر ابن الأثير هذه، فلم يمكنه تجاهل الجانب الصوتي وهو يصول ويجول بين آيات القرآن محلاً ومناقشاً آراء السابقين، إذ إن نظم القرآن قد أحكم إحكاماً معجزاً سواء من ناحية المعنى أم ناحية اللفظ والجرس.

وتأسيساً على ذلك يتوقف ابن الأثير عند عدد من النماذج التطبيقية التي يحفل بها كتابه المثل السائر، حيث نحس من خلال تحليلاته أن هاجسه الأساسي الذي يحرك آراءه النقدية والبلاغية متعلق بمدى الاستفادة من الطاقة الصوتية التي تزخر بها اللغة، من ذلك وقوفه على السر وراء إيثار التقديم في الآية الكريمة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة /5، حيث يشير إلى سببين: "أحدهما الاختصاص والآخر مراعاة نظم الكلام، وذلك أن يكون نظمه لا يحسن إلا بالتقديم، وإذا أخرج المقدم ذهب ذلك الحسن، وهذا الوجه أبلغ وأؤكد من الاختصاص."⁴⁷

ويمضي شارحا هنا ومطللا: "الأ ترى أنه تقدم قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، فجاء بعد ذلك قوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وذلك لمراعاة حسن النّظم السّجعي الذي هو على حرف النّون، ولو قال نعبدك ونستعينك لذابت تلك الطلاوة وزال ذلك الحسن" ⁴⁸، ويبدو أن ابن الأثير قد التفت إلى ما التفت إليه الزمخشري في مسألة التّقديم حين تحدث عن الاختصاص ⁴⁹، لكنه هنا أضاف بعدا جديدا هو مراعاة الهندسة اللفظية القائمة على التّمائل الصوتي، وبذلك تحول هذا البعد الصوتي إلى سبب رئيسي من أسباب التّقديم، ويفوق الاختصاص من حيث الأهمية، وإن اعتراض ابن الأثير على الزمخشري هنا فيما يتعلق بحصر أسباب التّقديم في الاختصاص، هو اعتراض له وجهته ودلالته على عمق نظر ابن الأثير، ورهافة حسه الفني والسّمعى في تحليله للأساليب.

وتتأكد هذه النظرة أكثر في تحليلات أخرى، حيث قام حديثه في تقديم بعض الأجزاء على افتراض مرحلة سابقة كان فيها هذا الجزء مؤخرا، ولذلك يلجأ إلى التّقدير لإعادة العناصر المقدمة إلى أماكنها الأصليّة، ثم يوازن بين التّركيب السّابق والتّركيب الجديد، مبينا أثر التّقديم أو التّأخير على النّسيج العام للنص بوصفه بنيّة قائمة على التّمائل والتّشابه، ويتأكد بذلك إحساسه العميق بانسجام التّوزيع الظاهري للبنية، ويتحول التّقديم والتّأخير إلى آلية لإحداث التّوازن الصوتي ويمكن الاستشهاد في هذا المقام بقوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ لَيْلٌ نَسَلَخَ مِنْهُ النَّهَارَ فَاذَاهُمْ مٌظْلِمُونَ ﴿٣٧﴾ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾، "يس / 37-39، فإنه قال: الليل نسلخ منه النهار ثم قال والشّمس تجري فافتضى حسن النّظم أن يقول والقمر قدرناه ليكون الجميع على نسق واحد في النّظم. ولو قال: وقدرنا القمر منازل لما كان بتلك الصورة في الحسن." ⁵⁰

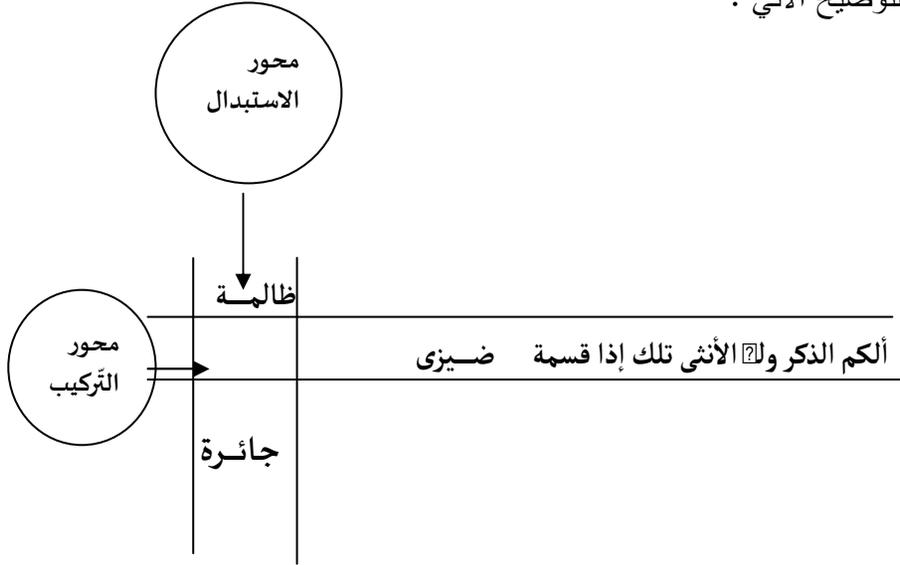
من هنا يمكن أن يظهر إسهام ابن الأثير في تحديد المفاهيم المتعلقة بالفصاحة والبلاغة بما يعبر عن فهم عميق وأصيل لعناصر العمل الأدبي، فقد أفاد الرجل ممن سبقه، كما أن عمله هذا جاء سدا للثغرات التي وجدت في جهود ابن سنان وعبد القاهر، وبهذا تكون حلقة النقد متصلة، فالمتأخر يفيد من المتقدم ويأخذ منه ويزيد عليه.

لم تتوقف جهود ابن الأثير عند حدود التنظير ولكنه شفع آراءه بآليات تطبيقية تمكن الدارس من التحقق من الجانب الصوتي تطبيقاً وممارسة، فعزز ابن الأثير وجهة نظره بالاعتماد على النص القرآني، حيث لاحظ أن المفردات القرآنية المترادفة - وإن تقاربت معانيها جدا - فإنها من ناحية الصوت والجرس تختلف اختلافا كبيرا ؛ ولذلك فإن المفردات قد تحسن في التراكيب من أجل صوتها ؛ إذ يمكن بذلك أن تشكل مع المفردات الأخرى صوتاً مميزاً يكون أكثر دلالة على المعنى، وإذا ما جردت هذه النصوص من أجراس الألفاظ فقدت جزءاً مقدراً من خصائصها الفنية ؛ وصارت معاني وأفكاراً مجردة ؛ ولهذا فإن المفردات القرآنية لا يحسن غيرها إن وضع في مكانها .

وللتحقق من ذلك تطبيقياً استعان ابن الأثير بطريقة تقوم على إحلال بدائل أو مرادفات للفظ داخل السياق، ثم رصد ما إذا كان سيترتب عن هذا التغيير تعديل إيقاعي أو صوتي، ولأمانة فهي طريقة وظفها عبد القاهر الجرجاني قبلاً على النص القرآني لكن توجهه كان محصوراً ضمن نطاق المعاني، أما ابن الأثير فقد كرس جهده لكشف الجماليات الصوتية .

طبق ابن الأثير الطريقة المذكورة على آية قرآنية هي: ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ النجم/22. فحللها تحليلًا يقوم على تحليل سبب اختيار لفظة ﴿ضِيزَى﴾ من خلال طرح عدد من البدائل مكانها موازناً بين التراكيب ليخلص في الأخير إلى بيان المزية التي تفوقت بها اللفظة القرآنية على بدائلها، وهو هنا مجيئها على الحرف

المسجوع الذي جاءت السّورة جميعها عليه، وغيرها لا يسد مسدها لكونه خارجا عن حرف السّورة حسب تعبير ابن الأثير⁵¹، وهو ما يمكن أن نقف عليه من خلال التّوضيح الآتي :



يقول ابن الأثير شارحا: "إذا جنّنا بلفظة في معنى هذه اللفظة قلنا: قسمة جائرة أو ظالمة، ولا شك أن جائرة أو ظالمة أحسن من ضيزى، إلا أنا إذا نظمنا الكلام قلنا: ألكم الذكر وله الأنتى تلك إذا قسمة ظالمة، لم يكن النّظم كالنّظم الأول، وصار الكلام كالشّيء المعوز الذي يحتاج إلى تمام، وهذا لا يخفى على من له ذوق ومعرفة بنظم الكلام." ⁵²

إن أبرز ما يكشف عنه هذا التحليل يمكن إجماله فيما يلي :

1- يتحكم الجانب السّمعي في اختيار الألفاظ وتأليفها، فالكلمات السابقة تفرض ظروفها على اللاحقة فتقرر ما يناسبها وتبعد ما يتنافر معها، وتحقيق الانسجام الصوتي كان كفيلا بجعل لفظة ضيزى مؤهلة لتأدية هذه المهمة البلاغية رغم توفر ألفاظ أخرى بإمكانها تأدية الوظيفة الإبداعية بكفاءة أكبر نظرا لوضوح دلالتها وطبعا يقترح ابن الأثير هنا لفظتي: جائرة / ظالمة، وواضح أن وقوع اللفظة ضمن

نطاق الاختيار لا يسوغه كفاءتها على أداء المعنى فحسب لأن الألفاظ المفردات المترادفة - وإن تقاربت معانيها جدا - فإنها من ناحية الصوت والجرس تختلف اختلافا كبيرا ؛ ولذلك فإن المفردات قد تحسن في التراكيب من أجل صوتها بمعنى أن الانتقاء من بين عدة بدائل يكون لاختصاص العنصر المختار بمزية لا تتحقق فيما سواه من البدائل، حتى وإن جمعته بها وحدة الدلالة، وهو ما تؤكدته عبارته: "لو كان هذا الأمر يرجع إلى المعنى فقط لكانت جميع الألفاظ الدالة عليه

سواء في الاستعمال"⁵³، أي إن القضية ليست مجرد نقل للمعنى فحسب لأن تلك الألفاظ/البدائل بإمكانها أيضا تأدية المعنى .

وقد وضح ابن الأثير أن الاستبدال لا بد أن يترك أثرا، وحين يمس التغيير الجزء يكون ذلك مصحوبا بنتائج على العبارة كاملة تفقدها مزيته، ولقد وصف دي سوسور التغيير الذي يطرأ على أحد عناصر التركيب اللغوي قائلا: "...وكان أحد الكواكب السيارة التي تدور حول الشمس غير أبعاده ووزنه: إن هذه الحادثة المنفصلة عن غيرها ستؤدي إلى نتائج عامة، فيحدث خلا بتوازن النظام بأجمعه." ⁵⁴

2- إن آراء ابن الأثير حول المستوى الصوتي تدعمها وتطور دلالاتها تصريحاته عن الترجمة، حيث إنه-وتأسيسا على ما سبق -، يمكن اعتبار رفضه لترجمة النصوص الشعرية وتحويلها إلى نثر من أوضح النتائج المترتبة على فهمه لهذه القضية، نظرا لما يترتب عن الترجمة من تقويض لبنية النص وإخلال بفنيته المعنوية والصوتية، وبوسعنا أن نجد صورة من إحساس ابن الأثير بذلك من خلال حديثه عن نثر الأبيات الشعرية، فهو وإن أباح ذلك للمبتدئين تدريبا لهم وتمرينا إلا أن ذلك يبقى عيبا فاحشا: "ومثاله كمن أخذ عقدا قد أتقن نظمه وأحسن تأليفه

فأواه وبدده"⁵⁵، وهو ما دفعه لانتقاد أحد الناثرين لبيت شعري، حيث لم يجد ابن الأثير حرجا في إيداء امتعاضه واستيائه من ذلك التبسيط الذي قوض البناء وأخل

بفنيته إخلالا شديدا، فجاء نثره "مستهجنا لا مستحسنا... فلم يزد النّاثر أن أزال

رونق الوزن وطلاوة النّظم لا غير"⁵⁶، وربما احتاج الأمر هنا من باب التّوضيح وتعزيز هذا الفهم إلى أن نتوقف عند تصريحه في "الوشي المرقوم"، حيث يضيف مزيدا من الإرشادات حول خطورة التّرجمة على جمال النّص وفنيته، على اعتبار أن ألفاظه: "فرائد في محلها لا يسد غيرها مسدها، بحيث إذا بدلت بما يرادفها

تداعى بناء البيت وانهدم معناه"⁵⁷، وفي هذا النّص ما يشير بوضوح إلى أهميّة العلاقات الصوتيّة/ الدّلايّة التي تخلفها ألفاظ بعينها، ولا يمكن أن تفي بها ألفاظ أخرى حتى وإن كانت ترادفها، وما وعاه ابن الأثير في هذا السّياق هو نفسه ما يروج في الأوساط النّقديّة المعاصرة حيث يقول سيد قطب: " إنني لأنظر في القرآن - أعلى قمة في التّعبير الأدبي في اللغة العربيّة بعض النّظر عن القداسة الدّينيّة - حين تنقل بعض آياته الفنيّة إلى لغة أخرى وحين تتخلف عن التّرجمة صورته وظلاله وإيقاعاته؛ إنه يفقد جماله الفنيّ؛ وإن بقيت قيمته المعنويّة ويستحيل حينئذ تقدير قيمته من هذه الوجهة. أما نقل صورته وظلاله فهو عمل أراه

58

أعسر من العسر لدقة هذه الخصائص وتسامي آفاقها" بناء على ما تقدم يمكن القول إن جمع ابن الأثير بين فكرتي الجرجاني وابن سنان، مع تغليب جانب التّركيب هو الإضافة التي نستطيع القول إن ابن الأثير بلغ بها حد التّميز والتّفوق، فرغم مخالفته لعبد القاهر في فصاحة اللفظ المفرد إلا أنه: "يوافقه بل يكاد ينقل كلامه في التّركيب... وهذا النهج نفسه هو نهج عبد القاهر في الدّلالة على مذهبه

59

وتأيينه" ، ولا شك أن نظريّة ابن الأثير شاملة للجانب الشكلي وجانب المعنى معاً وفي احتوائها للذوق السّمعي وتطويعه في معالجة الخطاب الأدبي بقطبيه الشّعري

والنثري في حين يصب عبد القاهر اهتمامه على متابعة الجانب المتعلق بالمعنى بمفرده.

وقد بلغ ابن الأثير ذروة إبداعه الفني والنقدي في دراسته للنظم حينما نظر إليه نظرة متكاملة لا تقوم على الجرس وحده أو المعنى وحده، بل رد ذلك إليهما معا وبذلك تتصافر العناصر المعنوية (تخدم المعنى) مع الخصائص الذوقية والحسية السمعية، حيث تجتمع هذه الخصائص جميعاً عبر وشائج وصلات حية لتعطي الصورة شكلاً ورونقاً وعمقاً. ومن هنا كان التمايز والتفوق حليف ابن الأثير.

خاتمة: سعى هذا البحث إلى متابعة تطور المباحث الصوتية في إطار نظرية النظم بين عبد القاهر الجرجاني وضيء الدين بن الأثير، وقد خلص إلى جملة نتائج نجملها فيما يلي :

1- لقد كانت نظرية النظم الجرجانية نقطة الارتكاز بالنسبة لابن الأثير التي انطلق منها يضيف إليها ويعدل ويحور في جزئيات لم تمس النظرية في جوهرها.
2- استطاع ابن الأثير أن يكون من روافده الفكرية: نظرية النظم الجرجانية من جهة ومن آراء ابن سنان الخفاجي حول فصاحة اللفظ المفرد من جهة ثانية نظرية جديدة تجمع بين شتى الاعتبارات: فتناول الشروط الصوتية للفظ المفرد (وهو ما لا يتوفر في نظرية النظم الجرجانية) مضافاً إليها الجانب الصوتي والإيقاعي للتركيب.

3- أما الإضافة الصوتية الجديدة بالتتويه فهي حين وثق الصلة بين بلاغة النص القرآني وبين الجانب الصوتي والإيقاعي. منطلقاً من وضع بدائل للألفاظ القرآنية في سياقها القرآني ورصد النتائج التي يخلفها استبدال اللفظة القرآنية بمردفاتها ليتوصل إلى نتيجة مفادها تفوق اللفظ القرآني بسبب مزاياه الصوتية التي انبثقت من التشابهات الصوتية والإيقاعية مع غيره ضمن السياق القرآني.

هوامش:

- ¹ الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة 1984، ص: 49-50
- ² المصدر نفسه، ص 62.
- ³ المصدر نفسه ص54.
- ⁴ المصدر نفسه، ص52، 53.
- ⁵ المصدر نفسه، ص 51، وينظر أيضا ص07، 399، 407.
- ⁶ ينظر المصدر نفسه، ص46.
- ⁷ ينظر المصدر نفسه، ص44.
- ⁸ المصدر نفسه، ص 400.
- ⁹ المصدر نفسه، ص 399.
- ¹⁰ المصدر نفسه، ص402.
- ¹¹ المصدر نفسه، ص 481.
- ¹² المصدر نفسه، ص 520-526.
- ¹³ المصدر نفسه، ص 409.
- ¹⁴ المصدر نفسه، ص 520-526.
- ¹⁵ المصدر نفسه، ص58، 59.
- ¹⁶ المصدر نفسه، ص57.
- ¹⁷ المصدر نفسه، ص62.
- ¹⁸ زيتون، علي مهدي: إعجاز القرآن وأثره في تطور النّقد الأدبي، دار المشرق، بيروت ط1، 1992، ص210.
- ¹⁹ المرجع نفسه، ص 135.
- ²⁰ الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص452، 453.
- ²¹ المصدر نفسه، ص 522.
- ²² ينظر الزمخشري، جار الله: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وفتحي عبد الرحمن حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998، 117/1.

- ²³ بو منجل، عبد الملك: تأصيل البلاغة، بحوث نظرية وتطبيقية في أصول البلاغة العربية منشورات مخبر المتأقفة العربية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، دط. ص66
- ²⁴ مندور، محمد: في الميزان الجديد، مؤسسات عين ابن عبد الله، تونس، ط1، 1988، ص 210.
- ²⁵ العزاوي، نعمة رحيم: النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، دط، 1978، ص 203.
- ²⁶ ينظر قطب، سيد: النقد الأدبي أصوله ومناهجه، دار الشروق، القاهرة، ط8، 2003، ص 145.
- ²⁷ العشماوي، محمد زكي: قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث، دار النهضة المصرية بيروت، 1984، ص305
- ²⁸ المرجع نفسه، ص305.
- ²⁹ مطلوب، أحمد: عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، بيروت ط1، 1973، ص308.
- ³⁰ بكار، يوسف: بناء القصيدة في النقد العربي القديم في ضوء النقد الحديث، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، دت، ص124.
- ³¹ هلال، محمد غنيمي: النقد الأدبي الحديث، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 2001 ص269، وينظر ص258.
- ³² ابن الأثير، ضياء الدين : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1990، 1/ 85. ويوازن بما جاء عند ابن سنان. ينظر الخفاجي، ابن سنان: سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982، ص59.
- ³³ المصدر نفسه، 66/1.
- ³⁴ المصدر نفسه، 173/1.
- ³⁵ المصدر نفسه، 193/1.
- ³⁶ المصدر نفسه، 194/1.
- ³⁷ ينظر الخفاجي، ابن سنان: سر الفصاحة، ص87، 88.
- ³⁸ ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر، 1/ 191 .
- ³⁹ المصدر نفسه، 168 /1.
- ⁴⁰ ينظر: المتنبي، أبو الطيب: ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1983 ص179.

- 41 ابن الأثير، ضياء الدّين، المثل السائر، 156/1.
- 42 المصدر نفسه، 192/1.
- 43 المصدر نفسه، 288/1،
- 44 ينظر المصدر نفسه، 290/1.
- 45 ينظر: ريتشاردز، آيفور إرمسترونغ: مبادئ النّقد الأدبي العلم والشعر، تر محمد مصطفى بدوي، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2005.
- ، ص171.
- 46 العشماوي، محمد زكي: قضايا النّقد الأدبي، ص 295.
- 47 ابن الأثير، ضياء الدّين: المثل السائر، 36/2.
- 48 المصدر نفسه ، 36/2.
- 49 ينظر الزمخشري، جار الله: الكشاف، 117/1.
- 50 ابن الأثير، ضياء الدّين: المثل السائر، 37/2، 38.
- 51 ينظر: ابن الأثير، ضياء الدّين: المثل السائر، 162/1.
- 52 ينظر : المصدر نفسه، 162/1.
- 53 ينظر المصدر نفسه، 13/2. يمكن للفتة ضيزى أن تتشكل مع المفردات الأخرى صوتا مميّزا يكون أكثر دلالة على معنى الحيف والضميم والجور، ويضيف ابن الأثير في موضع آخر من المثل السائر: "لو كانت الفصاحة لأمر يرجع إلى المعنى لكانت هذه الألفاظ في الدلالة عليه سواء". ينظر 82/1.
- 54 دي سوسور، فردينان: علم اللغة العام، علم اللغة العام، تر يوثيل يوسف عزيز، مراجعة مالك يوسف المطليبي، دار آفاق عربيّة، بغداد، دط، 1985، ص103..
- 55 ينظر: ابن الأثير، ضياء الدّين: المثل السائر، 162/1.
- 56 ينظر : المصدر نفسه، 162/1.
- 57 ابن الأثير، ضياء الدّين: الوشي المرقوم في حل المنظوم، تح جميل سعيد، ط2، دت ص84.
- 58 قطب، سيد : : النّقد الأدبي أصوله ومناهجه، ص60.
- 59 طبانة، بدوي: البيان العربي،، دار الرفاعي، الرياض، دار المنار، جدة، ط7، 1988، ص 269-270.